مجلس التعاون

مجلس الشورى العُماني يشكل فريقا للقيام بدراسة متكاملة لاستخدامات الفحم الحجري في توليد الطاقة

مسقط/وكالات:
شكل مكتب مجلس الشورى فريق عمل يختص بدراسة استخدام الفحم الحجري كمصدر طاقة بديل للغاز الطبيعي وذلك في أطار متابعة مجلس الشورى للموضوعات والقضايا التي تهم المجتمع.
ويرأس الفريق سعادة الشيخ ناصر بن هلال المعولي نائب رئيس المجلس ويضم في عضويته سعادة سعيد بن غانم المقبالي وسعادة الدكتور فؤاد بن جعفر ساجواني وسعادة مسلم بن على المعشني وسعادة هلال بن سعيد اليحيائي.
وسوف يقوم فريق العمل بإجراء دراسة متكاملة لاستخدامات الفحم الحجري في توليد الطاقة مقارنة بالمصادر الأخرى من حيث التكلفة والآثار السلبية على البيئة والصحة العامة مستعينا في ذلك بآراء ووجهات نظر المختصين في الجهات المختصة.
ويطلع الفريق على الدراسات والبحوث المقارنة التي أعدت في هذا الخصوص وسوف يقدم تقريرا بنتائج الدراسة إلى مكتب المجلس في مطلع شهر ديسمبر القادم. الجدير بالذكر أن تشكيل الفريق جاء بعد مناقشة موضوع استخدامات الفحم الحجري في احد اجتماعات مكتب المجلس خلال شهر مارس الماضي.

أضواء

ماذا يجري في العالم؟

الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة الأميركية، والتي انتقلت إلى أوروبا وسببت حالة من الهلع في أسواق المال العالمية توحي بأن العالم مقبل على أزمة اقتصادية ليست بالهينة، فالبعض يشبهها بحالة الكساد الكبير في العام 1929، والبعض يراها أكثر من ذلك. وعلى الرغم من المحاولات التي تبذل من قبل السلطات في واشنطن والبنوك المركزية العالمية في معظم الدول الصناعية وغيرها وضخ مئات المليارات من الدولارات ومحاولة طرح المزيد منها، إلا أن الأوضاع لا تزال كما هي مع التوقعات بازديادها سوءاً خلال الفترة القادمة. فماذا يجري في عالمنا الذي لم يألف على ما يبدو مشكلة كبيرة مثل تلك؟

عبدالله الجسمي

الأزمة الاقتصادية الحالية هي أول أزمة حقيقية في الدول الغربية بعد دخول العالم مرحلة العولمة. فالأزمات التي حدثت في التسعينيات في آسيا وأميركا اللاتينية والمكسيك أخذت طابعا محدوداً، وكانت أسبابها تختلف إلى حد كبير عن الأزمة الحالية. فالدول الغربية هي التي تقود العالم.. وحدوث أزمة من هذا النوع وبهذا الحجم فيها سيؤثر بشكل سلبي على بقية دول العالم خصوصا المرتبط اقتصادها بها. وستطرح هذه الأزمة بلاشك تساؤلات عديدة حول الوجهة الاقتصادية التي سيسير بها العالم مستقبلاً ومدى قدرة الدول النامية على مواكبة هذه الأزمات والمساهمة في حلها من عدمه، هناك جانب سلبي كبير في الدفع بالأوضاع الحالية التي تعتبر نتيجة منطقية لسلوك مجموعة من الاقتصاديين الذين كانوا يرون الأمور من عين واحدة فقط، أي من زاوية اقتصادية بحتة. وقد كان السعي وراء التوسع في بقاع مختلفة من العالم وتحقيق أكبر هامش من الربح جاء على حساب أمور أخلاقية وثقافية بل وحتى سياسية. فلقد غابت الأبعاد الأخلاقية والإنسانية عن عمل الاقتصاديين الذين جعلوا من الإنسان والشعوب عبارة عن أرقام مجردة تخضع لعمليات حسابية صرفة. فلم يكن هناك أي رادع أو ضوابط تلجم ما فعلوه في اقتصاديات شعوب عديدة، ولم يراعوا أيا من تلك الجوانب الإنسانية والأخلاقية سواء في عملية التوسع الاقتصادي وتحقيق هامش من الرخاء للبعض أو التنمية. وحتى في وقت الأزمات مثلما يجري حالياً، فالحلول ستكون مكلفة وقد تطول عملية إعادة بناء الاقتصادات المختلفة من جديد وستدفع الشعوب، بما فيها شعوب الدول الغربية، ثمناً كبيراً.

لقد تفاءل الكثيرون بعد انهيار المعسكر الاشتراكي قبل عقدين تقريباً بأن الرأسمالية هي النظام الاقتصادي الوحيد الذي يحقق التنمية والتقدم والتطور، وهذا الأدعاء صحيح إلى حد كبير، فهناك العديد من الشواهد التاريخية على ذلك. لكن العولمة الاقتصادية للعالم ربما جاءت بنتيجة هامة؛ وهي أن من الصعب أن يكون العالم كله رأسمالياً ويعيش في حالة من الرفاه. فعندما حققت الكثير من الدول الغربية مستويات عالية من الرفاه خلال القرن العشرين كان ذلك على حساب الكثير من شعوب العالم الثالث التي كانت تقوم اقتصاداتها بالدرجة الأولى على تصدير المواد الخام وصناعات خفيفة لسد بعض الاحتياجات المحلية. لكن الأمر اختلف في العقدين الأخيرين، فقد تحولت معظم دول العالم إلى النظام الرأسمالي الصناعي سواءً في أوروبا الشرقية أو روسيا وأميركا اللاتينية ودول شرق آسيا، كما برز في الآونة الأخيرة عملاقان اقتصاديان هما الصين والهند اللذان غزت منتجاتهما دول العالم. ويعود الفضل في ذلك للشركات متعددة الجنسيات ذات المنشأ الغربي التي نقلت التكنولوجيا والصناعة من دولها إلى تلك الدول. لكن كان لذلك آثار سلبية على اقتصادات الدول الغربية ظهرت أولى بوادرها بزيادة عدد العاطلين عن العمل ومن ثم العجوزات في حجم الصادرات والواردات وأخيراً ما يجري حالياً في الدول الرأسمالية الغربية من انهيار لبعض المؤسسات المالية والشركات.

إن التحول الرأسمالي الجديد لدول العالم الثالث ساهم في زيادة عملية الإنتاج وتصنيع البضائع بأسعار رخيصة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول الغربية، وقد أثر ذلك بشكل بالغ على عملية إنتاج العديد من السلع فيها، وخلق واقعا جديدا ربما لم يكن بالحسبان واتضح ذلك جلياً عند الأزمة الحالية التي فاجأ عمقها الكثير من الاقتصاديين الذين تتملكهم الحيرة في كيفية التعامل معها وما قد تسفر عنه الحلول المطروحة من نتائج مستقبلاً.

وهناك قضية هامة لعبت دوراً كبيراً في الوصول إلى الأزمة الحالية وتتعلق بتعاقل الطبقة الوسطى. فهذه الطبقة مسؤولة إلى حد كبير عن عملية الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العديد من الاقتصادات الغربية. فمن ناحية اقتصادية لعبت دوراً كبيراً في تحريك وبناء الاقتصاد، فهي تمثل الوظائف الأساسية والهامة في المجتمع كالأطباء والمهندسين والفنيين وغيرها، وتتمتع في الوقت نفسه بقدرة شرائية تميزها عن الفئات الكادحة في المجتمع. ومن ناحية سياسية لعبت هذه الطبقة دوراً في تراجع التوجهات السياسية الراديكالية في المجتمع خصوصاً إذا حدث فرز طبقي حاد فإن الرأسماليين والفئات الكادحة، ساهموا في وصول القوى المعتدلة من اليمن واليسار على حدٍ سواء وتداولها السلطة في معظم الدول الغربية، بمعنى أنها شكلت استقراراً في توجهات القوى السياسية والاقتصادية في نفس الوقت من حيث إن وصول أي طرف منها للسلطة لن يحدث تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي. لكن ما حدث في السنوات الأخيرة ساهم تدريجيا في تآكل الطبقة الوسطى وتراجع قدرتها الشرائية نتيجة للتضخم والغلاء والبطالة وتراجع معدلات النمو في الدول العربية التي

لا تمكن مقارنتها على سبيل المثال بالصين. لذا تأثر العصب الأساسي لعملية الاستقرار الاقتصادي ودخلت أميركا ثم لحقتها تدريجياً أوروبا في دوامة الركود ولربما الكساد الاقتصادي الذي نتج عنه انهيار بنوك وإفلاس شركات عقار وتأمين وغيرها.

قد تسير الأمور الاقتصادية في العالم إلى كارثة كبرى لن تقتصر على الدول الصناعية فحسب بل على العالم برمته نتيجة للعولمة الاقتصادية، وقد يحتاج الأمر إلى سنوات لتحسين الأوضاع وإعادتها إلى مستويات معقولة. لكن هناك الكارثة الأكبر التي تسبب بها الجنون الاقتصادي،

ألا وهي الكارثة البيئية التي ستغير وجه العالم وستدخله إلى حقبة جديدة من المشكلات والأمراض والكوارث الطبيعية ولن يجدي معها ضخ مليارات الدولارات مثلما يحدث حاليا لحل المشكلة الاقتصادية، فالتدمير الذي أحدثه اقتصاد السوق للبيئة لا يمكن إصلاح الكثير من جوانبه، فمهما تدخل الإنسان أو أنفق فلن يعيد الجبال الجليدية التي ذابت

ولا الكائنات التي انقرضت ولا حتى الوضع الطبيعي للإنسان!.

ومن ناحية سياسية لعبت هذه الطبقة دوراً في تراجع التوجهات الراديكالية في المجتمع، خصوصاً إذا حدث فرز طبقي حاد فإن الرأسماليين والفئات الكادحة، ساهمت في وصول القوى المعتدلة من اليمين واليسار على حد سواء.

عن/ صحيفة (أوان) الكويتية

شركة "الديار" القطرية تؤسس شركة جديدة لتطوير مشروع الوسيل

الدوحة/قنا:
أعلنت شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري عن تأسيس شركة جديدة مستقلة مهمتها تطوير وتشييد مشروع لوسيل العملاق التابع للديار القطرية، والقيام بالإدارة الدائمة لعمليات هذا المشروع العملاق.
وقال بيان للديار ان الشركة المزمع تأسيسها تحت مسمى «شركة لوسيل للتطوير العقاري ذ.م.م»، ستعمل بصورة مستقلة ومنفصلة عن الديار القطرية.
واوضح ان تأسيس الشركة الجديدة يسهل تكريس العلاقات بين المساهمين والشركاء الرئيسيين في مشروع لوسيل بما فيهم المستثمرون وشركاء التطوير.
وقال السيد غانم بن سعد آل سعد الرئيس التنفيذي الأول لشركة الديار القطرية في تصريح صحفي، «انه نظرا للنمو الهائل في عمليات شركة الديار القطرية على الصعيد العالمي، فقد قرر مجلس الادارة انه من اجل ضمان استمرار نجاح مشروع الوسيل تأسيس شركة لوسيل للتطوير العقاري /ذ.م.م/ هدفها الأوحد التركيز على عمليات مشروع الوسيل وبالاخص التطوير والتشييد.
ومن جانبه أوضح السيد محمد بن علي الهدفه الرئيس التنفيذي الأول لشركة لوسيل للتطوير العقاري ان الشركة الجديدة ستقوم بتشكيل صيغة اكثر خصوصية لعلاقة شركة الديار القطرية من المساهمين والشركاء الحاليين، كما ستقدم للمستثمرين والمطورين في لوسيل على حد سواء مجموعة منوعة ومتخصصة من الخدمات بما يضمن تحقيق طموحات التطوير والبناء التي رسموها

طالبوا بضرورة التأني في البحث عن الفرص الاستثمارية في الولايات المتحدة

سعوديون: لا لإنقاذ المؤسسات المالية الأمريكية المتعثرة بأموالنا لأن المخاطر عالية

أزمة الرهن العقاري تنجت عن الرهن عالي المخاطر الذي يستهدف الناس غير القادرين على السداد أصلا

الرياض/متابعات:
دعا اقتصاديون ومحللون ماليون سعوديون إلى ضرورة التأني في البحث عن الفرص الاستثمارية في المؤسسات المالية الأمريكية المتعثرة بفعل أزمة الرهن العقاري، معتبرين هذا التأني أمرا ضروريا بالنسبة للاستثمارات الحكومية والخاصة على حد سواء.

وتحدث الاقتصاديون في ندوة نظمتها صحيفة «الاقتصادية» أمس الجمعة 26-9-2008، لإلقاء الضوء على أزمة الأسواق العالمية وظروف انتقالها لاقتصادنا، مؤكدين أن هناك مخاطر عالية أمام الشركات الأمريكية المتعثرة والتي تبحث حاليا عن الرساميل الأجنبية، وهذا يعني تعريض أموالنا لدرجة عالية من المخاطر في حال الاستثمار فيها.

ونبه المتحدثون إلى أن الولايات المتحدة تحرص على إنقاذ الشركات المرتبطة بالمجتمع الأمريكي، في حين تترك باقي المؤسسات للرساميل الأجنبية وتحديدا الصناديق السيادية، وهم يشيرون هنا إلى تأميم شركتي فريدي ماك وفاني ماي عملاقي الرهن العقاري؛ حيث تملكتهما الحكومة الفيدرالية لإنقاذ موظفي الشركتين والمرتبطين بهما، في حين تركت بنك ليمان براذورز ينهار.

وتطرقت الندوة إلى القنوات التي يمكن أن تتسرب تأثيرات الأزمة العالمية عبرها إلى الاقتصاد الوطني، وكذلك الخطوات، بل القرارات التي يُفترض اتخاذها مسبقا لتفادي هذا التسرب.

وفي هذا الجانب قال المشاركون إن أزمة قطاع المال الأمريكي ستقود إلى ركود في اقتصاد بلاده، وهو ما سيؤثر بالتالي في بعض قطاعات الاقتصاد السعودي التي تقوم على التصدير مثل النفط والبتروكيماويات، وهم لا يستبعدون أيضا أن ثمة مخاطر تحوم حول القطاع المالي، وهي تعتمد في نهاية الأمر على مستوى استثمارات هذا القطاع في الرهون الأمريكية.

من جهته يقول، أستاذ الاقتصاد في معهد الدراسات الدبلوماسية د. رجا المرزوقي أنه لا يوجد في الرهن العقاري مشكلة أصلا، ولكن الديون عديمة الملاءة، مشيرا إلى أنها الإشكالية هي التي خلقت المشكلة في القطاع العقاري وفي الاقتصاد الأمريكي بعد ذلك.

وأضاف «لكن عندما نأتي للرهن العقاري المتوقع صدوره قريبا في السعودية فهو يحل أزمة قائمة تتمثل في الفجوة بين العرض والطلب؛ حيث عندنا طلب عال جدا على الإسكان وقدرة مالية في التقسيط للكثير من المستهلكين، وعدم قدرة في الشراء الآلي، فإن لم تعالج هذه الإشكالية ستتحول شريحة كبيرة من المجتمع السعودي في السنوات القليلة المقبلة إلى مستأجر».

يرى محلل في الأسواق العالمية سهيل الدراج، أن أزمة الرهن العقاري نتجت عن الرهن عالي المخاطر الذي يستهدف الناس غير القادرين على السداد أصلا، لذا فإن الأنظمة المتبعة من قبل البنوك السعودية هي التوجه إلى الأشخاص ذوي الملاءة العالية.

وزاد «الحقيقة أرى ربط موضوع الرهن العقاري في السعودية وما يحصل في الولايات المتحدة بأنه غير دقيق؛ إذ إن المشكلة في السعودية تختلف تماما عنها في الولايات المتحدة، فإذا لم تحل مشكلة الرهن العقاري في السعودية سنكون أمام مشكلة أكبر، لأن اليوم الطلب على الوحدات السكنية أصبح أكثر من العرض، وهذا تسبب في ارتفاع كبير للإيجارات».

وهنا يقول دراج إنه لا بد أن يقر النظام حتى تتحرك العجلة الاقتصادية، ويزيد المعروض في المساكن، مشيرا إلى أن ذلك سيساعد بدرجة كبيرة على تخفيف معدلات التضخم الموجودة في السعودية.

ويتابع «العامل المحلي الوحيد الذي نستطيع التحكم فيه الآن لكبح التضخم هو العقار، لذا فإن إقرار الرهن العقاري سيخفف من الضغوط التضخمية على الإنسان في السعودية».

ويتفق المصرفي وعضو جمعية الاقتصاد السعودية مطشر المرشد، مع د. المرزوقي والدراج في أن الربط غير دقيق في هذه القضية بالنسبة للرهن العقاري كعقد بين المستقطب والمستأجر أو المالك للعقار وبين الجهة المقرضة، سواء كانت مؤسسة حكومية أم مصرفية.

الغدير من ناحيته يعتقد وفقا لتقارير البنك الدولي والخبراء أنه لا يوجد مشكلة للمواطن السعودي في الرهن العقاري؛ بحكم أن المواطن لا يسكن في أحياء عشوائية، بل هو ساكن ويدفع إيجارا وهذا الإيجار يتحول إلى قسط مرهون بالعقار، على عكس المشكلة القائمة في بعض البلدان ومنها أمريكا؛ إذ يكون المقترض غير ساكن أصلا أو يعيش مع أهله أو في عشش ومنازل صفيح وبيوت متنقلة.

تأثير الأزمة في الاقتصاد السعودي والخليجي بشكل عام مؤكد على الأقل في ما يتعلق بالاستثمارات الخارجية سواء الحكومية أو استثمارات المصارف والقطاع الخاص

يقول مطشر المرشد أنه وبعد موجة من التبادل للأوراق المدعومة بالرهونات العقارية أصبح هناك نشاط واسع من قبل البنوك والشركات المتخصصة في ابتكار منتجات تبتكر عن الرهن العقاري وتستخدم الرهن العقاري والعقود في الرهن العقاري كأداة لابتكار منتجات جديدة لوضعها في صناديق استثمارية وتسويقها على المستثمرين لجمع رؤوس الأموال.

وزاد المرشد «حدث لهذه الصناديق المحتوية على مشتقات عن الرهن العقاري تضخيم للمبادئ الموجودة فيها، وهناك في السنوات الأربع الماضية حدث على المستوى السياسي وخصوصا موجة الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة اضطراب للاقتصاد الأمريكي، احتاج معه إلى الكثير من السيولة، حدث بعدها انخفاض لأسعار الفوائد وصلت فيها الفوائد إلى 1٪ أو أقل، وأصبح مهندسو المنتجات المالية والاستثمارية يبتكرون منتجات عالية الخطورة تتعلق بالرهن العقاري وهذا ما أدى إلى زيادة كرة الثلج التي نعيش نتائجها اليوم على الاقتصاد العالمي والقطاع المالي في أمريكا بالتحديد، نتيجة للتهور الكثير من المصرفيين والمتخصصين في ابتكار المنتجات الاستثمارية التي تتعلق سواء بالسندات الحكومية أم لتجديد عقود الرهن العقاري».

ويقول الكاتب الاقتصادي د. عبد العزيز الغدير «نشوء الأزمة المالية هو امتداد لأزمة الرهن العقاري الناتجة عن تساهل كبير من أشخاص لسبب لا نعلمه داخل المؤسسات المصرفية الأمريكية والغربية، وكنا نعلم أن سقوط الصغار مع بدء الأزمة سيتبعه تساقط الحيتان وهذا ما حدث».

ويؤكد د. الغدير أن صعوبة المشكلة تكمن في أنها ضربت القطاع العقاري وهو العمود الفقري للاقتصاد الغربي، ثم توجهت بضربة أخرى أعنف للقطاع المالي، ومن هنا امتدت خطورة الأزمة لأسواقنا؛ إذ إنها ستحدث كسادا بين الشركات الوطنية والتي في معظمها.

من وجهة نظر د. المرزوقي يرى أن المشكلة أبعد من ذلك بكثير؛ إذ يعتقد أن المشكلة تعود لأساسيات الاقتصاد العالمي والذي يمر بأزمة تغيرات هيكلية كبيرة جدا، اتضحت في العقدين الماضيين مع تداخل الأسواق المالية أكثر فأكثر.

د. عبد الرحمن الحميد من جانبه يعتقد أن المشكلة حركت المحاسبين في أمريكا ومن حول العالم لإعادة مناقشة ما يعرف (بكيفية تحقق الإيراد) في القوائم المالية المرئية، وقال «هناك اجتماعات على هامش الأزمة تعقد الآن لمناقشة معايير القوائم المالية للشركات والبنوك ودراسة وضع ضوابط للتحقق من الإيرادات التي تظهر في تلك القوائم».

وهنا يشارك الدراج ليؤكد أن شركات التصنيف الائتماني جزء أساس ورئيس في الأزمة، مشيراً إلى أن التقييمات التي حصلت عليها هذه الصناديق والتي تحتوي على منتجات استثمارية عالية الخطورة، والجواب المباشر هو أن كثيرا من هذه المؤسسات (مؤسسات التقييم) أصبحت تقدم استشارات مقابل رسوم فبدأت تحابي، وأصبحت فيه خطورة حتى على مستوى الحكومات.

ويعتقد الكاتب الاقتصادي د. عبد الرحمن السلطان أن تأثير الأزمة في الاقتصاد السعودي والخليجي بشكل عام مؤكد، على الأقل فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية سواء الحكومية أم استثمارات المصارف والقطاع الخاص، مشيرا إلى أن تعرضها لأزمة الرهن العقاري احتمال كبير.

ويضيف «إذا انتقلت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية فإنها ستؤثر في أداء الاقتصاد الأمريكي وبالتالي الاقتصاد العالمي بشكل عام، وتأثيره في السوق النفطية وإيرادات الحكومة، وبالتالي تأثير في الاقتصاد السعودي».

ويرى السلطان أن التأثير الآخر الذي لا يكون مُدركا من الكثير هو تأثيره في صرف الدولار، فيقول «أزمة الرهن العقاري الآن هي بسبب انهيار أسعار العقارات الأمريكية وطالما أنها ظلت هذه الأسعار تتراجع فإن الأزمة ستزداد والانهيارات في المؤسسات المالية ستزيد، الحل هو أن ترتفع هذه الأسعار مرة أخرى ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون هناك انتعاش اقتصادي، والسبيل الوحيد لذلك هو في تراجع سعر صرف الدولار بحيث تنمو الصادرات الأمريكية، وقد يكون من الجيد أن تحدث بعض الضغوط التضخمية في الاقتصاد الأمريكي حتى تبدأ العقارات في الارتفاع مرة أخرى».

وأضاف «والحل الحقيقي -في رأيي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي- سيكون التراجع الحاد في سعر صرف الدولار الأمريكي، وبالتالي هذا هو التأثير المهم الآن بالنسبة للاقتصاد الخليجي، يجب أن يدرك أن الارتفاع الحالي في سعر الدولار غير طبيعي وغير مبرر، لذا يجب على الجهات المسؤولة الآن أن تحتاط لهذه المشكلة».

صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية:

مجموعة جديدة من الكتب تصدرها الكويت لجائزة عبدالعزيز سعود البابطين

الكويت/وكالات:
تنطلق في 27 من أكتوبر المقبل الدورة الحادية عشرة لمؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري تحت عنوان «دورة المعجم».
وأشار تقرير صحفي صادر عن المؤسسة أن الدورة سوف تستمر ثلاثة أيام، ويحضرها حوالي 500 شخصية فكرية وسياسية وثقافية من شتى دول العالم.
كما أعلنت المؤسسة بهذه المناسبة عن مجموعة من الإصدارات الأدبية الجديدة التي سوف تصدرها بالتزامن مع هذه الدورة وعلى رأسها «معجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين»، والذي حملت الدورة اسمه، ويضم تراجم وأشعار لثمانية آلاف شاعر كتبوا بالعربية، واستمر العمل به مدة أحد عشر عاماً متواصلة.
كما تصدر المؤسسة ديوان صقر الشبيب في طبعة خاصة أعدها وأضاف إليها وقدم لها الدكتور يعقوب الغنيم عن طبعة المرحوم أحمد البشر، وإيليا أبوماضي «الأعمال الشعرية الكاملة» جمع وتقديم د. عبدالكريم الأشتر، وديوان الأخرس «عبدالغفار بن عبدالواحد بن وهب الموصلي البغدادي البصري ت 1874م» تحقيق وليد الأعظمي، «صورة الغرب في الشعر العربي الحديث»، تأليف الدكتور إيهاب النجدي، وكتاب ندوة الثقافة وحوار الحضارات والمناقشات في دورة شوقي ولامارتين، وكتاب الندوة الأدبية.. الأبحاث والمناقشات في دورة شوقي ولامارتين، وكتاب الأديب الكبير أبوالقاسم محمد كرو: إعداد عبدالعزيز جمعة، وكتاب الدكتور عزالدين إسماعيل.. ذكرى وتكريم، إعداد الأمانة العامة للمؤسسة، والفائزون بجائزة الإبداع الشعري التكريمية 1990 - 2008، والفائزون بجائزة أفضل قصيدة 1990 - 2008 وكلاهما من إعداد جمال البيلي.

وزيرة التنمية البحرينية:

إنجاز الأهداف التنموية للألفية يمثل عملية مستمرة من التطوير

المنامة/وكالات:
بناء على الملاحظات التي أبداها البعض حول تصريح وزيرة التنمية الاجتماعية بشأن إصدار تقرير مملكة البحرين عن «تقدم سير الأهداف التنموية للالفية في الفترة ما بين 2005 و2007» واتخذت وجهات نظر بعيدة عن المفهوم الذي وضعت من أجله هذه الأهداف، لدرجة ادعاء أنه تم إعلان تحقيق مملكة البحرين كامل الأهداف، فقد صرحت الدكتورة فاطمة محمد البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية بأن الأهداف التنموية للألفية قد اعتمدت من قبل الأمم المتحدة كمؤشرات محددة لقياس الجهود المبذولة والتقدم الملموس الذي تحرزه الدول لبلوغ عدد من الأهداف والغايات مما يوفر قاعدة بيانات دقيقة وأدوات قياس تلتزم بها جميع الدول حتى تنجزها ثم تنتقل إلى مرحلة وضع مؤشرات وطنية ملائمة لما وصلت إليه من تقدم.

الدكتورة فاطمة محمد البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية

والأهداف الثمانية هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خفض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الامراض والوبائية، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية للتنمية.

وأضافت البلوشي أن إنجاز الأهداف التنموية للألفية يمثل عملية مستمرة من التطوير والتحسين فالتقرير الذي تمت الاشارة إليه تحت عنوان «تقدم سير العمل ما بين 2005 و2007»، وبالتالي يعكس صورة لجهود المملكة وما تم إحرازه من هذه الاهداف بحسب المعدلات والمؤشرات الموضوعة لقياس هذا التقدم في الفترة الزمنية المذكورة وبالتالي فالإنجازات يمكن قياس معدلاتها وليست كلام عام بدون اثبات كما ذكر البعض، كما أن هذا التقرير مرحلي سوف يتبعه تقرير موسع بعد وضع عدد من المؤشرات الوطنية + MDG. وبخصوص ما ذكر عن القضاء على الفقر بحسب المعايير الدولية فقد أوضحت البلوشي ان الفقر المدقع بحسب المعايير الدولية من قبل الأمم المتحدة لم يعد موجودا كما صرحت سابقاً ونوهت إلى أن الدولة قد وضعت برامج لمواجهة الفقر النسبي وتنمية الأسر محدودة الدخل والقضاء على البطالة. وفيما يتعلق بما أشار إليه البعض بشأن هذا التقرير وانه تقرير خاص بوزارة التنمية الاجتماعية، فقد أوضحت أنه قد تم إعداد التقرير بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر بتكليف وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الوزارات والأجهزة المعنية وهي وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ،وزارة الأشغال، وزارة الإسكان، وزارة المالية، والمجلس الأعلى للمرأة، الجهاز المركزي للمعلومات، المؤسسة العامة للشباب والرياضة والهيئة العامة لحماية الثروة الفطرية وعدد من المنظمات الأهلية، حيث تم تشكيل فريق وطني من جميع الجهات المذكورة للإشراف على اعداد التقرير كما تم تشكيل ثمانية فرق عمل من الخبراء الدوليين والوطنيين ولأول مرة بمشاركة واسعة من جميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وهذه الممارسة في حد ذاتها جديدة على البحرين والعالم العربي حيث يتم إعداد التقارير في السابق من قبل الحكومات فقط.. وأوضحت البلوشي أنه بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سيعقد مؤتمر صحفي خلال الفترة القادمة لإطلاق التقرير وعرضه بشكل مفصل، واستغربت التحليلات التي قدمها البعض لتقرير لم يصدر بعد ولم يتداول رسميا وهو تقرير يصدر تبعا لقواعد وأساليب تطبقها الأمم المتحدة في جميع بلدان العالم ولا تتدخل البحرين في وضعها او تغيير معدلاتها، والتقرير تم إعداده ومراجعته من قبل خبراء وأكاديميين وطنيين بشفافية كاملة ولا يحتمل تأويلات غير المتخصصين. وفي نهاية تصريحها بينت البلوشي أن إعلان المملكة إنجاز غالبية أهداف التنمية للألفية بلا شك بمثابة إنجاز للوطن والمواطن وأن الفضل في ذلك يعود إلى حكمة القيادة الرشيدة بالمملكة التي هيأت مناخاً من الاستقرار السياسي والاجتماعي ساعد على دفع مسيرة التنمية والمكانة التي تتبوأها مملكة البحرين في المجتمع الدولي والتي تؤكدها العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية وهذه حقيقة معروفة للجميع ويجب ان نفتخر بها وتدعونا للعمل معا على استكمال انجاز بقية الأهداف التنموية للألفية والانتقال إلى مرحلة ما بعد تحقيق اهداف الألفية.

مختصرات

صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية:

مترو دبي حاجة ماسة وإنجاز قياسي

لندن/وكالات:
أكدت صحيفة «فاينانشيال تايمز» اللندنية أن الحاجة أكثر من ماسة لمترو دبي، مضيفة أن البناء فيه يجري على قدم وساق، فقد بوشر في بناء الخط الأحمر وطوله 52 كم، في عام 2006 فقط ، وقد لاحت تباشير افتتاحه في شهر سبتمبر من العام القادم.

ويبدأ الخط المذكور من مطار دبي الدولي، حيث يمر تحت خور دبي، متبعا خطا ساحليا باتجاه جبل علي، المنطقة الحرة والصناعية.

وأشارت الصحيفة إلى تصريح عبد المجيد الخاجة المدير التنفيذي لمؤسسة القطارات في هيئة الطرق والمواصلات بدبي في الأسبوع الماضي الذي قال فيه :» إن90 ٪ من الخط الحمر أنجزت، وأن الجزء الأكبر من الخط الآلي الذي يسير بدون سائق أصبح جاهزا للتجربة».

وكان العقد أرسي على تحالف تقوده متسوبيشي، وأوباياشي، وكاجيما اليابانية وياب ميركيزي التركية، ويخضع المشروع لإشراف دبليو اس أتكنز البريطانية.

أما الخط الخضر فمن المقرر أن يمتد مسافة 22كم، في حركة التفافية مخترقا قلب المدينة وضواحيها. وهناك مخططات لخطين آخرين هما الأزرق والبنفسجي، وما إن ينتهي العمل من بنائه، فإن النظام سيكون أطول خط حديدي آلي مؤتمت في العالم.

وأضافت الصحيفة قائلة :» إن إنجاز نظام المترو بدبي، مرتقب بفارغ الصبر لمعالجة الاختناق المروري في المدينة ، فعدد سكان دبي ثاني أكبر الإمارات نما بصورة كبيرة، ومن المتوقع وصوله إلى 25. 5 ملايين بحلول 2020».

واشارت الصحيفة إلى أن عدد السياح المرتقب سيقفز من 7 ملايين إلى 15 مليون سائح بحلول 2010. ومن المتوقع تقسيم القطارات إلى ذهبية وفضية فضلا عن أجنحة خاصة الأطفال والنساء ، ولم تحدد الجهات المعنية بعد أسعار التذاكر، لكن لا بد من أن تكون منخفضة لجذب الناس بعيدا عن الطرق.

وبالرغم من تطبيق التعرفة المرورية على بعض الطرق الرئيسة، التي كان لها تأثير في دفع السائقين للبحث عن طرق بديلة، فإن البنزين في الإمارات مدعوم والسيارات رخيصة.

ومن المقرر أن تبلغ طاقة الخط الأخضر 346. 7 راكبا في كل اتجاه بحلول عام 2010، لترتفع إلى 680. 15 بحلول عام 2020.